

THEMATIC COMPILATION OF RELEVANT INFORMATION SUBMITTED BY QATAR

ARTICLE 13 UNCAC

PARTICIPATION OF SOCIETY

QATAR (THIRTEENTH MEETING)

2- سياسة المشاركة الإلكترونية

تتمن دولة قطر قيمة إشراك الجمهور في عمليات الحكومة، لذلك فإن سياسة المشاركة الإلكترونية تهدف إلى إرساء ثقافة وممارسات المشاركة الإلكترونية في الجهات الحكومية وتحسين الشفافية والمشاركة العامة، وبالتالي تعزيز جهود دولة قطر في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

تتناول السياسة مجالين أساسيين هما:

- التزام حكومة دولة قطر ببذل جهود فعالة للنشاور مع الأطراف المعنية والسعي لاستطلاع آراء الجمهور وملاحظاتهم من خلال الاستشارة العامة.
- إشراك وتمكين الجمهور من المشاركة في عملية صنع السياسات من خلال مختلف أدوات وتقديم الاقتراحات والتعليقات، التواصل الإلكتروني بما في ذلك الاستطلاعات الإلكترونية عبر الإنترنت.

وفيما يلي أهم ملامح سياسة المشاركة الإلكترونية التي أصدرتها دولة قطر:

النطاق والتطبيق

تطبق سياسة المشاركة الإلكترونية على جميع الجهات الحكومية في دولة قطر وعلى اتصالاتها الإلكترونية وأنشطتها المتعلقة بمشاركة الجمهور التي تغطي المجالين المذكورين أعلاه.

أحكام السياسة

حددت استراتيجية حكومة قطر الرقمية 2020 مؤشر أداء استراتيجي يقضي بتحقيق زيادة سنوية بنسبة 20% في معدل مشاركة المستخدمين في المنتديات الإلكترونية التي تشرف عليها الحكومة.

تتطلب سياسة المشاركة الإلكترونية من جميع الجهات الحكومية في دولة قطر، اتخاذ الخطوات التالية:

1- قيادة المشاركة الإلكترونية:

يعين على كل جهة إسناد مسؤولية المشاركة الإلكترونية لأحد كبار الموظفين لديها مع منحه السلطة الكافية للتواصل مع الجمهور والجهات الخارجية نيابة عن الجهة المعنية، وذلك حتى يتمكن من الإشراف على إدارة وتنفيذ أنشطة المشاركة الإلكترونية.

يتولى مسؤول المشاركة الإلكترونية قيادة جميع أنشطة التواصل عبر الإنترنت في الجهة المعنية، ونشر الوعي بين موظفيها والإدارة العليا حول أهمية وفوائد المشاركة.

في حالة عدم وجود موظف مكلف بالمهام يكلف المتحدث الرسمي أو مسؤول العلاقات العامة.

2- صفحة المشاركة الإلكترونية على الإنترنت:

- على كل جهة إنشاء صفحة على الموقع الرسمي الخاص بها، تكون مخصصة لعرض جميع أنشطة المشاركة الإلكترونية، مع توفير رابط لها على الصفحة الرئيسية.
- يجب أن توفر صفحة المشاركة الإلكترونية المعلومات التالية، على سبيل المثال لا الحصر:
- التزام الجهة المعنية بمبدأ المشاركة الإلكترونية: وصف مختصر لأهداف الجهة من إشراك الجمهور، بجانب أنشطتها وخططها فيما يتعلق بالمشاركة الإلكترونية، بما في ذلك كيفية تواصل الجمهور مع الجهة عبر الإنترنت والموضوعات التي يتم التواصل بشأنها.
- الاستشارات العامة عبر الإنترنت
- التواصل مع الجمهور عبر الإنترنت
- إخلاء المسؤولية

3- الاستشارات العامة عبر الإنترنت:

على الجهات المعنية اتخاذ الخطوات التالية لضمان فعالية الاستشارة العامة عبر الإنترنت:

- (a) تحديد قضايا أو موضوعات تتعلق بسياساتها تكون مناسبة لطرحها في استشارة عامة وينبغي استبعاد أية سياسات أخرى قد تكون ذات صلة بالأمن الداخلي لدولة قطر أو العلاقات الثنائية أو متعددة الأطراف مع الدول الأخرى.
- (b) صياغة وثيقة الاستشارة العامة: على الجهات أن توضح، في وثيقة الاستشارة العامة هدف ونطاق وكيفية إجراء عملية التشاور.
- (c) عند صياغة وثيقة الاستشارة العامة، يتعين على الجهات الحكومية أيضاً التأكد من تقديم معلومات بسيطة وسهلة الاستخدام حول السياسات والقضايا قيد التشاور
- (d) نشر وثائق الاستشارة العامة على الإنترنت
- (e) تخصيص وقت كافٍ للردود.

3- بوابة البيانات المفتوحة <https://www.data.gov.qa>

أطلقت وزارة المواصلة والاتصالات بوابة قطر للبيانات المفتوحة، والتي توفر منصة للجهات الحكومية لتقاسم البيانات، وجعلها متوفرة للجمهور. وتزود البوابة المستخدمين بإمكانية الوصول إلى مجموعات البيانات من الجهات الحكومية من دليل (كتالوج) واحد، وتحتوي البوابة أيضاً على معلومات تتعلق بالسياسات، والمعايير، والمبادئ التوجيهية والإجراءات التي تطبق إما يدوياً أو آلياً. وتعزز هذه البوابة المبادرات القطاعية الموجودة مثل مركز قطر لتبادل المعلومات والذي تقوم بتشغيله جهاز التخطيط والإحصاء. وتتضمن بوابة البيانات المفتوحة إمكانية تقاسم وإعادة استخدام البيانات بصورة سليمة بين الجهات الحكومية وعمامة الجمهور، وتحسين نوعية البيانات، والكفاءة الداخلية والإبداع.

وتم تقسيم مجموعات البيانات في البوابة إلى القطاعات التالية:

- التعليم والتدريب - المالية والاقتصاد - البيئة والطقس - الاحصائيات السكانية والحوية - الصحة - الشؤون الاجتماعية - الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية - الطاقة والصناعة - العقارات والبنية التحتية - المواصلة والاتصالات - التوظيف والعمالة - الأمن والقضاء - الإعلام والثقافة والسياحة - الرياضة.

5- برنامج تطوير منصات البيانات المفتوحة - وزارة المواصلات والاتصالات

هي مبادرة لتطوير منصات البيانات المفتوحة للقطاعات ذات الأولوية لبرنامج تسمو قطر الذكية، حيث يقوم البرنامج بتعزيز الابتكار والتنمية الاقتصادية -وهو أول مشروع للتحويل الرقمي على المستوى الوطني- ويسعى البرنامج إلى تطوير منصات البيانات المفتوحة عبر القطاعات على مستوى القطاعات الخمس: (النقل الذكي - الخدمات اللوجستية الذكية - الصحة الذكية - البيئة الذكية - الرياضة الذكية).

وتتمثل الأهداف الرئيسية لمبادرة تطوير منصات البيانات المفتوحة في زيادة انفتاح الحكومة وشفافيتها، وبناء اقتصاد ومجتمع قائم على المعرفة، وتعزيز القدرة على الابتكار والابداع، وزيادة الإنتاجية في القطاعات الخمسة. حيث يتم حالياً فهم متطلبات البيانات المفتوحة للقطاع ودراسة الممارسات الحالية لإدارة البيانات في القطاع، وسياسات ومعايير البيانات الوطنية. وذلك لتقني جاهزية البيانات للقطاع، وتحديد المواصفات الفنية للبيانات المفتوحة على المنصة القطاعية ومنصة تسمو المركزية وتحديد المؤسسة والعمليات والحوكمة الأساسية.

إن تطوير منصات البيانات المفتوحة، لن يساعدنا فحسب في إدراك الأهداف الوطنية، بل سيؤثر إيجابياً على المواطنين والمقيمين والشركات والإعلام والمؤسسات غير الحكومية. وفيما يلي بعض الأمثلة عن التأثير الإيجابي المنشود من تطوير هذه المنصات:

- خلق الفرص من خلال تعزيز النمو الاقتصادي للمنظمات والافراد وتشجيع الابتكار.
- تمكين المواطنين من خلال مساعدتهم على اتخاذ قرارات صحيحة والاستدلال بالبيانات، ودعم المبادرات المعنية بالأبحاث بغية التطوير

6- تفعيل الشمولية الرقمية

بالإشارة إلى رؤية قطر الوطنية، وعلى وجه الخصوص فيما ورد بالركيزتين الأولى والثانية المتعلقة بالتنمية البشرية والاجتماعية، وتأكيداً على أهمية استطاعة كافة فئات المجتمع من المشاركة في التطور الرقمي لدولة قطر والاستفادة من خدمات برنامج تسمو قطر الذكية، يقوم برنامج تسمو بتفعيل الشمولية الرقمية في قطر.

يتحقق نجاح برنامج تسمو قطر الذكية فقط عندما تستخدم كافة شرائح المجتمع الخدمات الذكية المقدمة دون أعتفال لأي فئة، وعندما يستفيد الجميع من هذه الخدمات. لهذا السبب فإنه من المهم للغاية لبرنامج تسمو أن يعمل على تمكين الشرائح المجتمعية المستبعدة رقمياً حالياً أو المعرضة للاستبعاد الرقمي في المستقبل، مثل: فئات كبار السن أو العمالة الوافدة أو ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك العديد من قطاعات المجتمع الأخرى من المواطنين والمقيمين والزوار، التي قد لا تملك مقومات الاستفادة من خدمات التكنولوجيا في المستقبل.

بوابة حكومي <https://portal.www.gov.qa>

يتمثل دور البوابة الرسمية لحكومة قطر الإلكترونية "حكومي" في توفير المعلومات والخدمات الحكومية على نحو أكثر كفاءة وفاعلية، بهدف تسهيل وصول جميع المواطنين والمقيمين والزائرين وقطاع الأعمال إليها، فضلاً عن زيادة وعي الجمهور بالبرامج والفعاليات والأخبار والمبادرات الحكومية، بما يتماشى مع الأهداف التي تضمنتها استراتيجية الحكومة الإلكترونية لدولة قطر 2020.

ومن خلال التعاون مع الهيئات الحكومية ومقدمي الخدمات العامة، تتيح بوابة حكومي لمستخدميها الفرصة للحصول على المعلومات والخدمات إلكترونياً وبشكل أكثر سهولة وسرعة، حيث توفر البوابة الكثير من الخدمات الإلكترونية المهمة، كما يمكن الحصول على نماذج طلبات الخدمات والوثائق الرسمية والمعلومات العامة من خلال بوابة حكومي.

3- فيما يتعلق بمشاركة المجتمع (المادة 13)

- استخدام المنصات عبر الإنترنت، وتطبيقات الهواتف الذكية، والتقارير القائمة على الهاتف المحمول، ووسائل التواصل الاجتماعي أو أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأخرى لتعزيز المشاركة الفعالة والفعالة للأفراد والجماعات خارج القطاع العام، مثل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، في مجال منع الفساد ومكافحته وزيادة الوعي العام بشأن وجود الفساد وأسبابه وخطورته والتهديد الذي يشكله؛
- تعزيز الشفافية وتعزيز مساهمة الجمهور في عمليات صنع القرار، ولا سيما من خلال استخدام المنصات عبر الإنترنت لتسهيل التشاور مع الجمهور بشأن القضايا المتعلقة بمنع الفساد ومكافحته.
- احترام وتعزيز وحماية حرية السعي للحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها، ولا سيما من خلال آليات الإنترنت؛
- توفير وصول الجمهور، بما في ذلك من خلال آليات الإنترنت، إلى هيئات مكافحة الفساد ذات الصلة للإبلاغ، بما في ذلك دون الكشف عن الهوية، عن أي حوادث قد تشكل جريمة منصوص عليها في الاتفاقية.

يمكن الرجوع إلى النقطة الثانية الجزء الخاص بإبلاغ الناس، حيث ذكر أغلب المبادرات التكنولوجية الخاصة بإبلاغ الناس وكذلك مشاركة المجتمع.

أما فيما يخص استخدام التكنولوجيا والإنترنت لتسهيل الوصول لهيئات مكافحة الفساد، فنقوم أكثر من جهة في الدولة باستقبال شكاوى الجمهور عن التصرفات المنطوية على شبهة الفساد وعدم النزاهة، ومن أهم هذه الجهات:

أ- هيئة الرقابة الإدارية والشفافية

يمكن تقديم الشكاوى إلكترونياً عبر الموقع الإلكتروني للهيئة: www.acta.gov.qa

ب- ديوان المحاسبة

يمكن تقديم الشكاوى إلكترونياً عبر الموقع الإلكتروني لديوان المحاسبة عبر الرابط التالي/ <https://www.sab.gov.qa>: الخدمات- الإلكترونية/الشكاوى

ت- وزارة الداخلية:

- التبليغ عن طريق تطبيق (METRASH) الخاص بوزارة الداخلية، وهو تطبيق متعدد المزايا ويتضمن ميزة الإبلاغ عن مختلف الجرائم.
- التبليغ الفوري عن طريق الخط الساخن التابع لإدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية والإلكترونية.
- وتسهيلاً على المبلغين يتم تلقي البلاغات والشكاوى لدى أي من مكاتب التحقيق المنتشرة على كامل إقليم الدولة.

ث- النيابة العامة:

يمكن الإبلاغ عن أي حالة أو وقائع فساد بتقديم بلاغ إلى النيابة العامة مباشرة أو عبر موقع النيابة العامة الإلكتروني

<https://www.pp.gov.qa/Arabic/Pages/default.aspx>